أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقول الشاعر .

(خلا أن العتاق من المطايا ...) .

فنقول لا نسلم هاهنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام فإن هذا الشعر لأبي زبيد وقبل هذا .

(إلى أن عرسوا وأغب منهم ... قريبا ما يحس له حسيس) .

(خلا أن العتاق من المطايا ... حسين به فهن إليه شوس) .

وأما قول الآخر .

(وبلدة ليس بها طورى ... ولا خلا الجن بها إنسي) .

فتقديره وبلدة ليس بها طورى ولا إنسى خلا الجن فحذف إنسيا فأضمر المستثنى منه وما أظهره تفسير لما أضمره وقيل تقديره ولا بها خلا إنسي الجن ف بها مقدرة بعد لا وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد ضارع البدل .

قولهم لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه قلنا هذا فاسد لأن المستثنى لما تجاذبه شبهان أحدهما كونه مفعولا والآخر كونه بدلا جعلت له منزلة متوسطة فجاز تقديمه على المستثنى منه ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه عملا بكلا الشبهين على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم فيقول ما جاءني إلا زيد أحد فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه لأن هذا التقديم التقدير به التأخير وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب وا أعلم